مجموعة العشرين ورئاسة تركيا الدورية

أردال قرة غول و صالحة قايا*

ملخص: يتكون منتدى مجموعة العشرين من 20 دولة من الدول الصانعة للقرار في العالم، ويضمّ التعاونات الاقتصادية الدولية من الدول المتقدمة والنامية. يتألّف هذا المحفل من تسع عشرة دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. أسِّست مجموعة العشرين عام 1999، بعد اجتماع وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية عقب أزمة آسيا المالية، وبدأت مجموعة العشرين بعد عام 2008 عقد اجتماعاتها بمشاركة رؤساء الدول الأعضاء.

تضمن البيان الختامي الذي صدر عقب اختتام اجتماع دول مجموعة العشرين في أنطاليا التركية الذي تولت تركيا رئاسته الدورية عام 2015- نتائج مختلفة عن نتائج الاجتماعات السابقة... ومن أبرز نتائجه السعي إلى حل مشكلات اقتصادات الدول ذات الدخل المنخفض، وإشراك القوى العاملة النسائية في سوق العمل... وفي الوقت الذي كانت قمة أنطاليا تبحث عن حلولٍ للمشكلات الاقتصادية العالمية- تناولت أيضًا أزمة اللاجئين التي أصبحت تزداد تفاقمًا... وفي هذا الإطار أنهت تركيا رئاستها الدورية لقمة 2015 بنجاح، وسلّمت رئاسة دورة 2016 إلى الصين.

*جامعة يلدرم بيازيد، تركيا

G20 and Turkish Presidency

ERDAL TANAS KARAGÖL and SALİHE KAYA*

ABSTRACT The Group of Twenty (G20) is the premier forum for developed and developing countries aiming international economic cooperation and decision-making. It consists of 19 countries along with the European Union. The G20 founded in 1999 after meeting of Finance Ministers and Central Bank Governors in the aftermath of the Asian financial crisis. After 2008, the G20 forum started gathering with involvement of each G20 president. 2015 Leader's Summit Declaration in Antalya, which was hosted by Turkey, contains different topics from the previous summits. The most important ones among these topics were the problems of low-income economies and the participation of women in the labor market. Searching for the solution to global economic probems and growing refugee crisis were also the topics that were discussed in the Antalya Summit. In this context, the 2015 Turkish Term Presidency was completed successfully and the 2016 Presidency was handed over to China.

*Yıldırım Beyazıt University, Turkey

رؤية تركية
2016 - (5/1)
143 - 125

مجموعة الـ20 ورئاسة تركيا الدورية

إن التوازنات الاجتماعية والاقتصادية التي تغيّرت بفعل العولمة صاحبتها مكونات جديدة خالية من الحدود الجغرافية. وفي القرن الـ21 الذي يعدّ عصر المعلومات- نتجت تعاونات دولية عن التأثيرات الناجمة عن الأحداث التي شهدتها الاقتصادات العالمية التي تجاوزت حدود الدول، ومن الأمثلة على هذه المكونات، نظام بريتون وودز الاقتصادي الذي أُسّس عام 1944 بهدف إدارة الاقتصاد العالمي، وصندوق النقد الدولي الذي دخل حيّز العمل سنة 1947، وكذلك البنك الدولي.

ويستمر كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين أدّيا دورًا رياديًّا في تكوّن النظام المالي مع ظهور العولمة- في نشاطاتهما حتى وقتنا الحاضر. ولكن كانت هناك حاجة إلى منتدى تجد فيه الدول المتقدمة والنامية حلولًا مشتركةً للمشكلات العالمية. وفي هذا الإطار فإن تأسيس منتدى دول مجموعة العشرين وتميزه عن غيره من المنتديات الدولية، أتى بأرضية تجد فيها المشكلات العالمية الحلول المناسبة لها.

كان المنتدى يجتمع على مستوى الوزارات المختلفة حتى عام 2008، وبخاصة عندما كان هيئة استشارية للدول السبع الصناعية، وبعد عام 2008 بدأت دول العشرين تعقد اجتماعاتها على مستوى رؤساء الدول؛ وهذا أدى إلى زيادة تأثير المنتدى.

أتاحت مجموعة العشرين للقوى الصاعدة حق الأولوية في التمثيل والرأي وصنع القرار، ومنحتها حقوقًا مساوية لتلك التي تمتلكها الدول المؤسّسة للمجموعة، ولاسيما مع بدء عقد قمة العشرين على مستوى الرؤساء، وزيادة فعالية نشاطات الاقتصادات النامية في السوق المالي والتمويل العالمي.

أسهم تزعّم تركيا للرئاسة الدورية لقمة العشرين عام 2015 في تطور ملامح وصورة الدولة التركية التي تُعدّ قوة صاعدة شهدت في الآونة الأخيرة انطلاقات مهمّة في علاقاتها مع دول المنطقة، وهو ما وضع على عاتقها -بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها في بؤرة التطورات العالمية- أن تدرج اقتصادات الدول ذات المردود الضعيف في جدول أعمالها.

تميزت قمة 2015 برئاسة تركيا عن سابقاتها باستشعار الحاجة إلى القوى المتوسطة في مجموعة العشرين، حيث نُوقِشت فيها مشكلات اقتصاد الدول ذات المردود الضعيف، كما أن تحقيق الوعود التي أُعلنت في البيان الختامي لزعماء قمة أنطاليا سيزيد من الأرباح والمكاسب التي حققتها تركيا باستضافتها للقمة.

تبوّأت مرحلة تأسيس مجموعة العشرين وتشكيلها القسم الأول من بحثنا هذا، الذي ناقشنا فيه اجتماعات قمة العشرين بين عامي 2008 – 2014. أما في القسم الثاني، فسنتناول بالتفصيل عناوين الموضوعات التي نوقشت في هذه الاجتماعات، وفي القسم الثالث نناقش قمة العشرين الأخيرة المنعقدة في أنطاليا، والنقاط التي تميزت بها هذه القمة التي تزعمتها تركيا عن القمم السابقة لها، ثم تكون الخاتمة والاقتراحات.

تشكّل دول مجموعة العشرين

اجتمع سنة 1973 بعد أزمة البترول التي شهدتها مرحلة السبعينيات من القرن الماضي وزراءُ مالية كلّ من إنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة في واشنطن بهدف تأمين التعاون الاقتصادي، ومع انضمام اليابان في العام نفسه، وانضمام إيطاليا وكندا في عام 1976 إلى هذه الدول شُكّلت مجموعة الدول الصناعية السبع.

وعند حلول عام 1990 بقيت المشكلات المتعولمة وسياسات الحلول المشتركة التي يجب تطويرها محافظة على مكانتها في جدول الأعمال، وكانت تُضاف بين الحين والآخر ملفات حقوق الإنسان، والديمقراطية، والطاقة، والأمن، والإرهاب إلى الملفات الموسّعة في جدول أعمال اجتماعات الدول السبع... وكان من بين الأهداف الرئيسة للعناوين الموسّعة:

- تأمين التعاون بين حكومات الدول المشاركة.
- زيادة التعاونات في ظلّ سياق العولمة.
- تطوير الخطط المشتركة لحل المشكلات العالمية.
- ممارسة الرقابة على تطبيق النتائج الصادرة من اجتماعات القمم.
- تطوير النظام المالي والتجاري.
- وضع مشكلات الدول النامية ضمن جدول أعمال اجتماعات القمم.

وكان وضع مشكلات الدول النامية ضمن جدول أعمال اجتماعات الدول السبع أحد أهم الأمور التي تصدرت الأولويات آنذاك.

شهدت الفترة التي تضمنت عناوين الملفات الموسعة تحولات بنّاءة ضمن مجموعة الدول السبع إلى نهاية عام 1990. ونتيجة تعولم الأسواق العالمية دخلت الاقتصادات مرحلة ارتبطت فيها بعضها ببعض، كما شهدت هذه المرحلة التي نُزعت فيها الحدود الجغرافية في العلاقات بين الدول تطورًا سريعًا في التعاونات الثنائية بين دولتين يفصل بينهما بعد جغرافيّ شاسع. وفي عام 1997 انضمت روسيا إلى مجموعة الدول السبع التي كانت تُناقش فيها الحلول المشتركة للمشكلات المتعولمة.

عندما نبحث في طيّات تاريخ دول مجموعة العشرين نجد أن الدول الصاعدة الموجودة ضمن المجموعة بدأت تؤدّي دورًا أكبر بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي حصلت عام 2008، ولاسيما بعد عجز الدول المتطورة عن إيجاد حلول لهذه الأزمة.

دُعيت روسيا للمشاركة في اجتماعات مجموعة الدول السبع منذ عام 1994 بصفة مراقب، ثمّ انضمّت إليها رسميًّا عام 1997، وصارت المجموعة تُدعى مجموعة الدول الثماني... وبسبب توجهات روسيا المختلفة عن باقي دول المجموعة كانت بعيدة عن التأثير في القضايا المتناولة ضمن المحفل. وإلى جانب قضايا الاقتصاد والتمويل التي كانت تُناقش ضمن اجتماعات مجموعة الدول السبع، شُكّلت أرضية لمناقشة قضايا مرتبطة بجدول الأعمال، مثل البيئة وقضية الأمن[2].

عندما نبحث في طيّات تاريخ دول مجموعة العشرين نجد أن الدول الصاعدة الموجودة ضمن المجموعة بدأت تؤدّي دورًا أكبر بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي حصلت عام 2008، ولاسيما بعد عجز الدول المتطورة عن إيجاد حلول لهذه الأزمة.

ومع انضمام اقتصادات الدول النامية إلى مجموعة العشرين التي تشمل حوالي ثلثي سكان العالم، أصبحت لدى مجموعة العشرين مهمّة أخرى تتجلى في جمع اقتصادات الدول المتطورة والنامية من شتى القارات.

وبتوجيه الدعوة إلى تسع عشرة دولة -بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي- التي تشكّل مجموعة العشرين- لحضور اجتماع برلين عام 1999 وُضع حجر الأساس لتشكيل مجموعة العشرين.

تضم مجموعة العشرين كلًّا من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وألمانيا، والأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والصين، وإندونيسيا، وفرنسا، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، والهند، وإنكلترا، وإيطاليا، واليابان، وكندا، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، ومن أهم ما يميز مجموعة العشرين عن غيرها من المحافل والمنظّمات الدولية كونها تضم في بنيتها الدول المتطورة والدول النامية في آن واحد (انظر القائمة1).

وعلى الرغم من وجود العديد من الدول التي لها حق الخوض في الاقتصاد العالمي إلا أن سبب اختيار دول مجموعة العشرين يحمل أهمية استثنائية. وفي هذا الصدد وعند توجيه الدعوة للدول عام 1999 لدخول المجموعة، لم تكن القوة الاقتصادية فقط لتلك الدولة هي العامل الأساسي في اختيارها، بل كانت المكانة التي تؤدّيها تلك الدولة في المنطقة التي توجد فيها عنصرًا مهمًّا أيضًا في اختيارها، مثلما حصل مع المملكة السعودية التي لا تدخل ضمن أقوى عشرين اقتصادًا في العالم، إلا أن نشاطاتها في المنطقة، وكونها من أهم الدول المصدّرة للنفط جعلتها تتبوّأ مكانًا بين دول المجموعة.

عند توجيه الدعوة للدول عام 1999 لدخول المجموعة، لم تكن القوة الاقتصادية فقط لتلك الدولة هي العامل الأساسي في اختيارها، بل كانت المكانة التي تؤدّيها تلك الدولة في المنطقة التي توجد فيها عنصرًا مهمًّا أيضًا في اختيارها.

كما أن سبب دخول جنوب إفريقيا التي تمتلك أكبر اقتصاد في القارة الإفريقية إلى مجموعة العشرين هو الأنشطة والفعاليات التي تملكها في منطقتها. ومما يزيد هذا الأمر وضوحًا عدم وجود دول مثل هولندا وإسبانيا ضمن مجموعة دول العشرين، على الرغم من كونهما بين أقوى عشرين اقتصادًا في العالم. وكذلك تركيا أوجب وجودها ضمن دول مجموعة العشرين كونها قوة صاعدة، وجارة لأوروبا، وللشرق الأوسط، والقوقاز، والبحر الأبيض المتوسط، ودول البلقان.

القائمة1. دول مجموعة العشرين

الأعضاء من الدول النامية	الأعضاء من الدول المتقدّمة
الأرجنتين	الاتحاد الأوروبي
البرازيل	الولايات المتحدة
الصين	ألمانيا
إندونيسيا	أستراليا
الهند	فرنسا
جنوب إفريقيا	إنكلترا
كوريا الجنوبية	إيطاليا
المكسيك	اليابان
المملكة العربية السعودية	كندا
تركيا	روسيا

إلى جانب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإنكلترا، وكندا، وإيطاليا، وروسيا- تتبوّأ دول نامية مكانها ضمن مجموعة العشرين، مثل: الأرجنتين، والبرازيل، والصين، وإندونيسيا، والهند، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية وتركيا[3]. إضافة إلى هذا فإن الدول المشاركة تتوزع على القارات كالآتي: إنكلترا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا من القارة الأوروبية، واليابان والهند والصين وإندونيسيا والمملكة

العربية السعودية وكوريا الجنوبية من القارة الآسيوية، وكندا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك والولايات المتحدة من القارة الأمريكية، وجنوب إفريقيا من القارة الإفريقية، وأستراليا من القارة الأسترالية، أما تركيا وروسيا فمن القارتين: الأوروبية والآسيوية في آن واحد. وكما أن مجموعة العشرين تستضيف دولًا من قارات شتى فإن دولها تتنوع من ناحية مؤشرات الاقتصادات الكلية أيضًا (انظر القائمة2).

القائمة 2. مؤشرات دول مجموعة العشرين من ناحية الاقصادات الكلية لعام 2014

المصدر: تمّ تأمين المعلومات من معطيات «تراد ماب»، والبنك العالمي، ومؤشرات مجموعة فوركس، ومن منظمة العمل الدولية.

	الناتج الإجمالي المحلي (مليار دولار)	النمو (%)	التضخم (%)	البطالة (%)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)
الولايات المتحدة	17,419	2,2	0,2	5	1.619	2.346
الصين	10,360	6,9	1,3	4,0	2.342	1.958
اليابان	4,601	1	0,3	3,1	683	822
ألمانيا	3,853	1,8	0,4	6,3	1.511	1.223
فرنسا	2,829	1,2	0,1	10,3	566	659
إنكلترا	2,942	2,3	-0,1	5,3	511	694
البرازيل	2,346	-4,5	9,9	7,9	225	229
روسيا	1,861	-4,1	15,6	5,5	497	286
إيطاليا	2,144	0,8	0,1	11,5	528	471
الهند	2,067	7,4	5	4,9	317	459
كندا	1,787	1,2	1	7	472	462
أستراليا	1,454	2,5	1,5	5,9	240	227
كوريا الجنوبية	1,410	2,6	1	3,4	573	525
المكسيك	1,283	2,6	2,4	4,5	397	399
إندونيسيا	889	4,7	4,8	6,1	176	178
تركيا	800	3,8	7,5	10,1	157	242
المملكة السعودية	746	3,8	2,4	5,7	347	154
الأرجنتين	540	2,3	14,3	5,9	68	65
جنوب إفريقيا	350	1	4,7	25,5	90	99

تشكّل مجموعة العشرين 85 ٪من النمو العالمي و75٪ من التجارة العالمية. إلا أنه يجب علينا أن نعلم أن هذه الدول لا تمثل أقوى عشرين اقتصادًا في العالم في ظل العولمة الاقتصادية[4]. وأنه لو كان هذا المعيار جاريًا لشهدنا تغيرًا دوريًّا في دول مجموعة العشرين سنويًّا، كما أن مؤشرات الاقتصادات الكلية التي تنشرها المؤسسات المختلفة هي إحدى العناصر التي تصعّب اختيار دول مجموعة العشرين.

بدأت مجموعة العشرين من خلال عدم تقييد عناوين ملفاتها بعناوين الاقتصادات الكلية التي تُعنى بها فقط مثل النمو والتشغيل، بل عملت وفق الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة على توسعة إطار عملها. في هذا السياق بدأت قضايا مثل الإرهاب، والهجرة، والفقر، والطاقة تتبوّأ مكانها بوصفها أولويات ضمن أجندة مجموعة العشرين، وسُمّي كل ملف وقضية من هذه القضايا الأولية بأسماء ورموز مختلفة، مثل: B20 في مجال عالم الأعمال، وL20 في مجال القوة العاملة، و0Y2 في مجال القوى الشابة، وC20 في مجال المجتمع المدني، وW20 في مجال النساء (أُدرِج هذا الملف في جدول أعمال القمة لأول مرة خلال رئاسة تركيا للقمة)، وT20 في مجال تمثيل المؤسسات الفكرية.

كما تتابع مجموعة العشرين التي لا ينحصر جدول أعمالها في القضايا الاقتصادية فحسب– التطورات السياسية والمجتمعية، وتحاول إيجاد الحلول للقضايا التي تشغل الرأي العام.

ومن أهم العناصر الرئيسة التي تميز مجموعة العشرين عن غيرها من المنتديات الدولية أنها إلى جانب تكوّنها من مجموعة دول متفاوتة الحجم– تناقش قضايا تهمّ دول العالم أجمعها، وتُوجِد لها الحلول. فمجموعة العشرين لا تحوي دولًا كبيرة اقتصاديًّا تناقش اقتصاداتها فحسب، بل إنها مجتمع دول يناقش في جدول أعماله إيجاد الحلول عند تضرر دولة أو دول ما. وفي هذا الصدد فقد وصل بحث أزمة اللاجئين والاقتصادات ذات الدخل المنخفض ذروته في اجتماع قمة تركيا عام 2015 بعد مناقشتها طوال اجتماعات مجموعة العشرين السابقة التي عُقِد أولها في واشنطن عام 2008 على مستوى زعماء الدول، وذلك لمناقشة الأزمة الاقتصادية العالمية.

اجتماعات مجموعة العشرين بين عامي 2008– 2014

بدأت اجتماعات مجموعة العشرين بشكل أوسع؛ بعد الشعور بالحاجة إلى مناقشة المشكلات المتولّدة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت عام 2008، وعُقد الاجتماع الأول في واشنطن برئاسة رئيس الولايات المتحدة آنذاك جورج بوش، وحمل اجتماع مجموعة العشرين الذي تزعمه رؤساء الدول لأول مرة في قمة واشنطن عام 2008 – أهمية خاصة في هذا الصدد، وكان موضوع القمة الرئيس هو تحديد الأسباب الحيوية التي وقفت وراء الأزمة الاقتصادية العالمية. وعلى إثر ذلك كُلِّفَ وزراء مالية دول أعضاء مجموعة العشرين آنذاك بخطة مكونة من خمس خطوات تهدف إلى أخذ التدابير اللازمة لعدم حدوث أزمة أخرى بعد الأزمة التي حُدّدت أسبابها في نقص الإصلاحات البناءة، وكانت الخطوات هي:

- تقوية الشفافية والمساءلة.
- زيادة أمن شبكات التمويل الدولي.
- تحفيز التوحّد في أسواق التمويل العالمية.
- تقوية التعاونات الدولية والسعي إلى الإصلاحات.
- إعادة هيكلة مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)[5].

وانعقد الاجتماع الثاني لمجموعة العشرين برئاسة زعماء الدول في لندن عام 2009، حيث نوقشت في هذا الاجتماع القضايا التي لم تناقش من قبل؛ بغية تفادي الوقوع في الأخطاء نفسها. وتصدّر موضوع العوامل التي فتحت الطريق أمام إفلاس مؤسسة «لهمان بروذرز» الذي كان مؤشرًا للأزمة الاقتصادية العالمية الحاصلة عام 2008 – قائمة القضايا التي نوقشت في جدول أعمال القمة، كما بُحِثت لأول مرة في قمة لندن الخطوات اللازمة لتقليل الخسائر إلى أدنى حدّ في حال تعرض شركات ذات حجم تمويلي كبير مثل هذه للإفلاس.

إلى جانب هذا تبوّأ ملف خطر الاحتياطي الجزئي المرتبة الثانية بين قضايا الاجتماع، وجرى تأكيد ضرورة أخذ السياسيين التدابير اللازمة تجاه الأخطار المنظمة مثل الميكرو الاحتياطي وما شابه، كما كان ملف شفافية مؤسسات التصنيف الائتماني من بين القضايا التي طرحت ضمن هذا الاجتماع[6]. أما في القمة التي عُقدت بعد فترة قصيرة في بطرسبورغ لمناقشة وتفقد الملفات التي طُرِحت في قمة لندن، فقد أُضيفت ملفات الفقراء وكيفية حصول الإدارات الصغيرة على الموارد المالية إلى جدول أعمال القمة[7].

وشكلت مسألة زيادة شبكات الأمن الدولية القضية الرئيسة لجدول أعمال قمة العشرين التي عُقدت في مدينتي تورنتو وسول عام 2010، حيث تعدّ هذه المسألة من أهم الصعوبات التي ظهرت بعد أزمة آسيا الشرقية[8]. كما تبوّأت ملفات (مقاومة الدول للأزمات التمويلية، وعرقلة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال خلال الأزمات) مكانها بين ملفات وقضايا قمة تورونتو وسول... من جانب آخر، أُقِرّ تطبيق صندوق النقد الدولي للإصلاحات الإدارية حتى عام 2012، وذلك من أجل عرقلة الضغوطات التي كان الصندوق يمارسها ضد الدول؛ من أجل زيادة حجوزات العملات، في حالات الخروج المفاجئة لرؤوس الأموال، فيما شكل ملفّ حماية العملات من التنافسات التخفيضية عنوانًا جديدًا لجدول أعمال الاجتماعات القادمة، ولاسيما بعد ذكر أحد المسؤولين رفيعي المستوى لعبارة: «حروب العملة الدولية».[9]

في اجتماع قمة العشرين الذي عقد في مدينة كان الفرنسية عام 2011 وضعت أزمة ديون منطقة اليورو بصمتها على جدول أعمال القمة. ومن المعلوم أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2008، استمر تأثيرها في دول منطقة اليورو طويلًا، واستمرت جهود البحث عن حلول لهذه الأزمة بتدخل البنك المركزي الأوروبي في أسواق المال، وبعد الوصول إلى عدم جدوى التدخل في أسواق المال بغية إيجاد حلول دائمة للأزمة انتقلت جهود البحث عن الحلول للأزمة الاقتصادية العالمية إلى قمة «كان» الفرنسية. إلا أن الخلافات التي حصلت في قمة «كان» حالت دون إيجاد حل دائم للأزمة، إنما اعتُمِدت حلول قصيرة المدى أظهرت عجزها عن تحقيق المطلوب.

إضافة إلى ذلك جرى الحديث مرة أخرى كما في القمة السابقة إلى ما يجب فعله فيما يخص تعديل أنظمة بنوك المنطقة والأخطار التي من الممكن أن تتولّد عن هذا الأمر[10].

بينما شكلّت مسألة غموض مستقبل منطقة اليورو واعتماد سياسات التقشف حلًّا لها- أهم الملفات التي نوقِشت في قمة العشرين المنعقدة في مدينة لوس كابوس عام 2012. وفي هذا السياق نوقِش وجوب تأمين دول الاتحاد الأوروبي الاستقرار الاقتصادي وتطوير الحلول حيال الأزمة. وعلى الرغم من ترحيب دول الاتحاد الأوروبي بمجيء حزب داعم لسياسات التقشف إلى الحكم في اليونان التي كانت من بين أكثر الدول المتضررة من الأزمة الاقتصادية في المنطقة، إلا أنه كان من الواضح أن الحلول قصيرة المدى وسياسات التقشف لم تكن كافية لحل الأزمة الاقتصادية.

كما أُقِرّ وجوب تحقيق إصلاحات الإدارة ونظام الحصص في صندوق النقد الدولي لعام 2010، وذلك لزيادة نشاط الصندوق، إلى جانب استمرار دول الاتحاد الأوروبي في جهود البحث عن حلول للأزمة.

وكان إسهام تركيا في خطة زيادة حصة صندوق النقد الدولي هو خمسة مليارات دولار من مجموعها البالغ 41 مليار دولار. وإلى جانب هذا حُدِّد هدف تأمين زيادة الطلب الداخلي في الدول ذات فائض الحساب الجاري؛ وذلك بغية تقليل الفرق الكبير بين الدول، والناتج عن الموازنات التجارية واختلاف نسب الإدخار. كما ذُكِّرت الدول التي تعاني من نقص في نسب الإدخار بوجوب اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة هذه النسبة[11].

عند النظر إلى الموضوعات التي نوقشت والتطورات التي أثرت في مجرى جدول الأعمال خلال رئاسة تركيا الدورية لمجموعة العشرين؛ ندرك بوضوح أهمية بيان زعماء مجموعة العشرين الذي أصدر في ختام قمة أنطاليا 2015.

تسببت الخلافات السياسية الناتجة عن التدخلات العسكرية في الحرب الداخلية السورية وأزمة اللاجئين التي بدأت تزداد تفاقمًا يومًا بعد يوم في إلقاء الظلال على الملفات والقضايا الاقتصادية التي كان من المفترض مناقشتها في قمة العشرين المنعقدة في مدينة سان بطرسبرغ عام 2013، حيث لم يُتوصّل إلى قرار موحد فيما يخص التدابير اللازم اتخاذها تجاه ذهاب البنك المركزي الأمريكي إلى التوسعة النقدية بغية خلق الحيوية الاقتصادية فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى حل بشأن التعاون الاقتصادي العالمي، إلا أنه اتُّفِق على تأمين التمويل لبنك التنمية المشترك، الذي أنشئ من قبل «دول البريكس» المكوّنة من: روسيا، والبرازيل، والصين، والهند، وجنوب إفريقيا. وبهذه الخطوة يكون نظام التمويل الدولي قد أخذ متنفسًا تجاه التقليل من نشاط صندوق النقد الدولي والبنك المركزي. وما عدا ذلك وعلى الرغم من هيمنة الخلاف السياسي على القمة

بسبب الحرب السورية- فقد ناقشت القمة ملفات أخرى، مثل وجوب زيادة نشاط الإصلاح الإداري، ونظام الحصص في صندوق النقد الدولي، وتأمين التمويل المالي للإدارات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ بهدف استمرار النمو الاقتصادي[12].

أما قمة العشرين المنعقدة في مدينة بريسبان الأسترالية عام 2014، فقد نوقشت فيها الأزمة الروسية الأوكرانية، والعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على روسيا، في جو من التوتر السياسي المخيّم على القمة، وبحثت بيان خطة عمل بريسبان وجوب إشراك العامل النسائي في الحياة العملية، وزيادة فرص التمويل المالي للإدارات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ بغية تأمين حيوية النمو الاقتصادي العالمي. وشمل البيان الختامي للقمة أكثر من 881 إصلاحًا، كما توقعت القمة تحقيق نمو بحجم 2,1 بالمئة في حال تحقيق هذه الإصلاحات[13].

بلغ مجموع الاجتماعات التي عقدتها مجموعة العشرين التي بدأت تعقد اجتماعاتها بدءًا من عام 2008 على مستوى زعماء الدول، سبعة اجتماعات حتى عام 2014. وإذا نظرنا إلى عناوين القضايا التي نوقشت في الاجتماعات نرى أنها على صلة بالاقتصاد العالمي، كما نرى أن كل قمة تقريبًا تناولت مسألة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ومسألة إصلاحات صندوق النقد الدولي في مجال الإدارة ونظام الحصص، وإلى جانب هذا نلاحظ أن ملفات مثل أزمة ديون منطقة اليورو، والحرب الداخلية الجارية في سوريا، والأزمة الروسية الأوكرانية، والعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على روسيا، من أبرز المسائل التي لها تأثير في جدول أعمال الاجتماعات.

إلا أننا عندما نراجع بشكل عام تحقيق التعهدات والوعود التي ألزمت بها دول المجموعة نفسها في الاجتماعات والبيانات- لا نجد تطورًا ملموسًا على أرض الواقع. أما عند النظر إلى الموضوعات التي نوقشت والتطورات التي أثرت في مجرى جدول الأعمال خلال رئاسة تركيا الدورية لمجموعة العشرين؛ ندرك بوضوح أهمية بيان زعماء مجموعة العشرين الذي أصدر في ختام قمة أنطاليا 2015.

أعمال قمة العشرين في أنطاليا

استمرت اجتماعات قمة مجموعة العشرين التي بدأت عام 1999 على مستوى وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية لدول الأعضاء حتى عام 2008، ولأجل زيادة أهمية الاجتماعات المنعقدة وتأثيرها أصبحت تُعقد بعد عام 2008 على مستوى زعماء الدول، وبدأت آثار أزمة الديون التي ظهرت في سوق العقار الأمريكي عام 2008 تنتشر بسرعة في الدول الأخرى، ومع ازدياد الآثار العالمية للأزمة يومًا بعد يوم ازدادت أهمية القرار الذي ستتخذه الدول بشأن تقليلها. وفي هذا الصدد اكتسبت مجموعة العشرين من خلال الاجتماعات على مستوى الزعماء التي بدأت بدعوة من رئيس الولايات المتحدة لقمة ما بين 14و15 تشرين الثاني 2008- اكتسبت حالة نوعية، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مجموعة العشرين تعقد اجتماعاتها سنويًّا على مستوى القِمّة في ضيافة دولة من دول الأعضاء.

وكان آخر هذه الاجتماعات على مستوى الزعماء اجتماع قمة 2015 الذي عُقِد في مدينة أنطاليا التركية... ولاشك أن تركيا أدّت دورًا بناء لا يمكن إنكاره ضمن دول مجموعة العشرين؛ بفعل التقدم الذي أحرزته في المجال التنموي الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب صعود مؤشرات اقتصادها الكلية.

وتشكلت الموضوعات التي نوقشت خلال قمة أنطاليا 2015 ضمن أطر مختلفة عن تلك التي كانت تتمحور حول آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق كانت من أهم الموضوعات التي نوقشت في هذه القمة دون غيرها من الاجتماعات السابقة اقتصادات الدول ذات الدخل المنخفض، ومسألة إشراك العامل النسائي في الحياة العملية، وإلى جانب هذه الملفات نوقش ملف تفاقم أزمة اللاجئين وخطر تنظيم داعش الذي يشكّل تهديدًا كبيرًا للدول، ولاسيما بعد هجمات باريس[14]. وإلى جانب القمة التي استضافتها تركيا نرى أن من المفيد الاطلاع على الأعمال التي تمّت في هذا السياق خلال عام 2015 (انظر القائمة3).

قائمة بأسماء الدول التي استضافت أوالتي ستستضيف أعمال قمة مجموعة العشرين

الأعوام	الدولة
1991– 2001	كندا
2002	الهند
2003	المكسيك
2004	ألمانيا
2005	الصين
2006	أستراليا
2007	جنوب إفريقيا
2008	الولايات المتحدة
2009	إنكلترا
2010	كوريا الجنوبية
2011	فرنسا
2012	المكسيك
2013	روسيا
2014	أستراليا
2015	تركيا
2016	الصين

يحمل عام 2015 أهمية بالنسبة لتركيا التي تولت فيه الرئاسة الدورية لمجموعة العشرين، من حيث الأعمال والاجتماعات التي تمّت، والقرارات التي اتُّخذت في هذا السياق، وأصبحت

تركيا التي قطعت شوطًا كبيرًا في مجال النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة وبفعل اقتصادها الكبير- عضوًا مهمًّا ضمن مجموعة دول العشرين.

أتمت تركيا رئاستها الدورية بنجاح، واستقبلت في قمة أنطاليا الدول ذات القرار في العالم لأول مرة في تاريخها، ثمّ سلّمت رئاسة القمة المقبلة إلى الصين. ومن الخصائص التي ميزت رئاسة تركيا لدورة 2015 إلى جانب الاجتماعات والأعمال التي جرت في هذا السياق- التطرق إلى النقاط والمسائل التي لم تُطرَق من قبل.

ففي عهد رئاسة تركيا الدورية تبوّأ عدد من العناوين الاجتماعات، وقُدّمت الحلول لأزمة الاقتصاد العالمي ضمن مؤشرات الاقتصادات الكلية، حيث أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في البيان الختامي للقمة البيانات المتعلقة باجتماعات المجموعات الانفتاحية والبالغة عددها ست مجموعات: (B20, T20, C20, L20, Y20, W20) .

كما نلاحظ خلال عام 2015 وجود عدد من الأعمال التي تفتح الأبواب أمام استثمار مجموعة الأعمال B20 التي تعدّ من المجموعات الانفتاحية ضمن مجموعة العشرين، حيث نُقلت الأهداف التي تخصُّ عالم الأعمال إلى جدول أعمال مجموعة B20. ووُضِع أيضًا خلال فترة

الرئاسة التركية للدورة التخطيط لتحقيق النمو الشامل، الذي يشمل الدول ذات الدخل المنخفض أيضًا.

وحملت مسألة اقتصادات الدول ذات الدخل المنخفض أهمية خلال دورة 2015؛ كونها تُطرح لأول مرة للنقاش في جدول أعمال مجموعة العشرين. وإلى جانب هذا فقد أكّد ضمن اجتماعات مجموعة B20 عدم وصول لملمة أزمة الاقتصاد العالمي منذ عام 2008 إلى المستوى المطلوب، وأكّد وجوب قطع مسافة أطول في هذا المضمار.

كما أكّد أيضًا وجوب الاستفادة من الفرص التي تخلقها العناصر الشابة، والمؤسسات الفكرية، ومنظمات المجتمع المدني، ومن العامل النسائي، بالإضافة إلى عالم الأعمال في مكافحة الأزمات العالمية.

وفي هذا السياق عُقِدت اجتماعات لرؤساء بنوك التمويل والبنوك المركزية، واجتماعات وزراء الزراعة، والسياحة، والتجارة، وانعقد اجتماع لوزراء الطاقة لأول مرة أيضًا، خلال فترة رئاسة تركيا للدورة.

ولا شك أن من الخصائص والأمور الأساسية الأخرى التي ميّزت فترة الرئاسة التركية للدورة تأكيد وجوب زيادة الاستفادة من العنصر النسائي. كما نوقش ضمن نطاق «مجموعة النساء الانفتاحية- (W20) أحد أهم مشكلات الدول النامية المماثلة لتركيا، وهي مشكلة نقص أعداد العنصر النسائي في أسواق العمل. حيث أُكّد وجوب دعم مشاركة النساء في الحياة العملية من خلال التعليم، والتشغيل والإسهام، إلى جانب تأكيد وجوب تأمين وجود المرأة في المستويات القيادية والإدارية العليا، وامتلاكها حقوقًا مساوية لحقوق الرجل في أماكن العمل[15].

وأوضح البيان الختامي للقمة الخطوات التي يجب اتخاذها فيما يخص النمو الشامل، واقتصادات الدول ذات الدخل المنخفض، والمهمّات التي تقع على عاتق عالم الأعمال وعلى منظمات المجتمع المدني وتشغيل العنصر النسائي والشبابي. وحمل هذا البيان أهمية من حيث تحليل القمة لما تم إنجازه إلى يومنا هذا، أو من حيث تحديدها للوعود المستقبلية وما يجب فعله في الأيام القادمة. وشكّلت الخطوط الرئيسة للبيان مجموع عناوين الملفات التي نوقش إلى يومنا هذا في جميع الاجتماعات السابقة. كما ظل الركود الظاهر في مؤشرات الاقتصاد الذي سببته الأزمة الاقتصادية العالمية باقيًا في جدول أعمال قمة العشرين. وذُكِرت في البيان الختامي خطوات تصحيحية في عدد من المجالات تُعدّ بمثابة حلول لهذا الركود، مثل استثمارات البنى التحتية، وتقوية التشغيل، وتوسيع التجارة. وإلى جانب هذا كانت موضوعات، مثل زيادة

متانة استثمارات البنى التحتية، ودعم الاستمرارية في النمو الاقتصادي، وتقوية الانتعاش الاقتصادي العالمي– من العناوين الفرعية المهمّة التي ذُكِرت في البيان الختامي.

وكان من القرارات التي اتخذت لأجل النمو السليم والشامل، والتي كانت من الخصائص التي ميزت فترة الرئاسة التركية للدورة عن سابقاتها– تناول المشكلات الاقتصادية للدول ذات النمو المنخفض في جدول أعمال القمة. وفي هذا الصدد كانت بداية جدول أعمال 2015 هي:

- الشمولية.
- التطبيق.
- الاستثمار.

وكان أهم البنود الختامية للقمة هو دعم الشمولية؛ بهدف تأمين نمو قوي ومستمر؛ لأجل تحقيق جميع الوعود والتعهدات، ولاستفادة الجميع من نِعَم زيادة الاستثمارات والنمو. كما كانت جهود البحث عن حلول للغموض والأخطار التي فَي أسواق التمويل، والصعوبات الجيوسياسية المسببة للأزمات العالمية من أهم النقاط التي وُقِف عليها في البيان الختامي، وجاء في البيان الختامي أيضًا التعهد بتسريع الخطوات المتخذة لرفع معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي في عام 2018، بمعدل درجتين فوق الذي كان عليه في بيان بريسبان عام 2014.

ومن بين القرارات المشتركة التي صدرت من القمة قرارُ فتح مجالات جديدة للتشغيل الشبابي بهدف شمولية النمو، إلى جانب قرارات زيادة النمو الاقتصادي.

وتكمن أهمية مجموعة العشرين بالإضافة إلى كونها ذات تأثير اقتصادي قوي، في كونها تشمل حوالي ثلثي سكان العالم، وتشكيل الشباب النسبة الأكبر بين سكان الدول النامية، وتحقيق دول مجموعة العشرين في هذا الإطار، مرحلة انتقالية، ينتظر منها أن تزيد من جودة الإنتاج وفاعلية اقتصادات الدول، بالإضافة إلى خفض فرق التطور فيما بينها.

واتخذ البيان الختامي لزعماء القمة شكله النهائي بالتطرق إلى ضرورة زيادة تشغيل العنصر الشبابي. وفي هذه الحالة جرى التعهد على تقليل مستوى البطالة –التي كثيرًا ما نراها عند الشباب– وتقليل خطر التأخر الاقتصادي في عام 2025 بنسبة 15٪ من التي عليها الآن.

وكانت من المسائل التي اتخذت مكانًا في البيان الختامي خيبة الأمل التي سبّبها البطء في تطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي في المجال الإداري ونظام الحصص، والتي لايزال يتكرر الحديث عنها منذ قمة تورونتو وسول عام 2010 إلى يومنا هذا.

وأكّد البيان ضرورة الوقوف على أولوية تحقيق الإصلاحات، وضرورة بذل الولايات المتحدة جهودها في هذا السياق، وإلى جانب هذه القضايا شمل البيان الختامي أيضًا مسألة تعدّ من أهم المسائل التي وُقِف عليها خلال الاجتماعات التي عقدت في فترة الرئاسة التركية للدورة عام 2015– هي ملف مشكلات اقتصادات الدول ذات الدخل المنخفض. في هذا السياق وُضعَ على طاولة النقاش طوال اجتماعات فترة الرئاسة التركية للدورة مسألةُ وجوب تبني الاستثمارات في البنى التحتية، ولاسيما فيما يتعلق بحصول دول الصحراء الكبرى الإفريقية على الطاقة الكهربائية. وفي نهاية المطاف أكّد البيان ضرورة الاستثمارات التي تسهم في إيصال الطاقة إلى المنطقة المذكورة، وذلك تحت عنوان «خطة عمل مجموعة العشرين للحصول على الطاقة: التعاون التطوعي للحصول على الطاقة».

إن الإيجابيات التي حصلت في النمو الاقتصادي للدول النامية صحبتها زيادة الحاجة إلى الطاقة، وفي هذه الحالة ظهر نقص الاستثمارات اللازمة للدول النامية التي تعاني من نقص

في الوصول إلى الطاقة. وبناء على هذا فقد ذُكِرت في الاجتماعات المنعقدة خلال فترة الرئاسة التركية للدورة ولأول مرة- استثمارات البنى التحتية اللازمة للوصول إلى الطاقة، وحجمها التمويلي، وقد أدّى اجتماع وزراء الطاقة الذي عُقِدَ بتاريخ الثاني من تشرين الأول عام 2015- دورًا مهمًّا في تلبية توقعات اقتصادات الدول النامية[16]. وإلى جانب هذا دُعِي ولأول مرة أيضًا كلّ من رئيسَي جمهورية السنغال وزمبابوي لحضور اجتماع قمة العشرين؛ وذلك بهدف خلق الوعي اللازم تجاه المشكلات الموجودة في اقتصادات الدول ذات الدخل المنخفض[17].

وسيكون من المفيد تصنيف الملفات التي نوقشت طوال فترة الرئاسة التركية للدورة، وخلال قمة أنطاليا تحت فصلين: كلّ على حدة. يتمثل الفصل الأول في مناقشة إيجاد الحلول الشاملة والمعتدلة والأكثر تأثيرًا تجاه الأخطار والأزمات التي ولّدتها الصعوبات والركود الناتجان عن الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي نوقشت مسبقًا خلال الاجتماعات المنعقدة بين عامي 2008 و2014، ويتمثل الفصل الثاني والذي يعدّ من النقاط الرئيسة التي تميز الدورة التركية عن سابقاتها من دورات مجموعة العشرين- في نقل المشكلات التي تواجهها اقتصادات الدول ذات الدخل المنخفض إلى جدول أعمال القمة، والاستثمارات التي حصلت في مجال حصول المرأة على حقوقها في عالم الأعمال، وفي مجال حصول دول الصحراء الكبرى الإفريقية على الطاقة. وإلى جانب هذه التطورات كانت ملفات أزمة اللاجئين الناتجة عن الحرب الداخلية السورية وهجمات داعش في باريس من بين الملفات التي أثرت في مجرى جدول أعمال قمة أنطاليا.

النتيجة والتوصيات

تولت تركيا الرئاسة الدورية لمجموعة العشرين لعام 2015، وشكّلت استضافتها لها مؤشرًا دالًّا على نجاحاتها في هذا المجال، إذ أحرزت تركيا مكاسب مهمّة بين دول مجموعة العشرين، ولاسيما أنها صاحبة النقاط الإيجابية في مؤشرات الاقتصادات الكلية، وأنها البلد ذو الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

كما أننا لاحظنا تمحور العناوين الرئيسة في البيان الختامي للاجتماعات ولقمة أنطاليا- حول مسألة النمو الشامل... وبينما كانت الاجتماعات السابقة تُركّز على زيادة نسب النمو، نجد أن التركيز في هذه القمة بعد تحقيق النمو الاقتصادي الكافي كان على المشاركة والتقاسم العادل للرفاهية المكتسبة نتيجة هذا النمو. وتعدّ مسألة التأكيد والوقوف على انتقال نمط النمو الدائم والقوي الذي سيتم تحقيقه إلى الدول ذات الدخل المنخفض- مؤشرًا مهمًّا على نجاح تركيا في تحقيق مهمتها التي تولتها في أثناء رئاستها الدورية لمجموعة العشرين، حيث أسهمت في نقل الوضع السيّئ لملياري إنسان يعانون من حرمان الوصول إلى الطاقة إلى جدول أعمال القمة، فلم تهمل تركيا ذات النمو الاقتصادي الكبير هذا الأمر بل ركزت بدقة على مشاركة المكاسب

الاقتصادية وتقاسمها بشكل عادل، وقد قُرِّرَت في هذا الصدد أولوية نقل قنوات الاستثمار الناتجة عن التعاون بين القطاعين العام والخاص إلى المناطق المذكورة.

بينما كانت الاجتماعات السابقة تُركّز على زيادة نسب النمو، نجد أن التركيز في هذه القمة بعد تحقيق النمو الاقتصادي الكافي كان على المشاركة والتقاسم العادل للرفاهية المكتسبة نتيجة هذا النمو.

ولاشك أنه كان من بين الملفات المهمّة التي وضعت بصمتها على اجتماعات قمة العشرين- ملف الهجمات الإرهابية، فقد شغلت هجمات باريس التي تبناها تنظيم داعش الإرهابي جدول أعمال القمة، بالإضافة إلى الحرب الدائرة في سوريا، واستمرار أزمة اللاجئين التي بدأت تزداد تفاقمًا، وجهود إيجاد الحلول المتوسطة لها. كما أُعلِن في البيان الختامي عن المناهج وخريطة الطريق المشتركة التي يجب أن تتبعها الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بإيجاد الحلول للأزمات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

ومن النقاط المهمّة التي تناولها البيان الختامي لقمة أنطاليا دون غيرها من الاجتماعات السابقة- بدء فعاليات مجموعة W20 الانفتاحية ولأول مرة... وذُكِر في هذا المجال خلال اجتماعات W20 في عام -2015 وجوب ضرورة مشاركة القوى العاملة النسائية في عالم الأعمال.

كما قُدِّمت التعهدات التي تشمل زيادة وجود القوى العاملة النسائية في المستويات الإدارية العليا، وفي مجالات الإنتاج والتمويل إلى الرأي العام العالمي.

ومن ناحية أخرى تشكل قمة أنطاليا التي كانت محط أنظار دول العالم معلمًا مهمًّا في وصول تركيا إلى الإصلاحات البناءة المستهدفة. وبينما شكل استمرار آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتفاقم أزمة اللاجئين نتيجة الحرب الداخلية السورية أجندة القمة العادية، حملت ملفات أخرى أهمية استثنائية خلال فترة الرئاسة التركية للدورة، كملفات مشكلات اقتصادات الدول ذات الدخل المنخفض، وتأمين حصول دول الصحراء الكبرى الإفريقية على الطاقة الكهربائية، وزيادة القوى العاملة النسائية في الحياة العملية.

وتُبرِز استضافةُ تركيا لأول مرة قمة بهذا الحجم الإستراتيجيةَ التي ستتبعها بعد الآن فيما يتعلق بالملفات التي نوقِشت خلال القمة.

بدأت مجموعة العشرين التي اتسعت رؤيتها ومهامها بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 تؤثر في عمليات قرار المؤسسات التي توجّه الاقتصاد العالمي، وبينما يظهر عيانًا عدم إمكانية إهمال اقتصادات الدول النامية وتحديد جدول أعمال اقتصادي مستقل عن تلك الدول- يبدو أن تركيا وبسبب موقعها الجيوستراتيجي تؤدّي دورًا مهمًّا بين هذه الدول. ولهذا السبب فإن تشكيل تركيا لجدول الأعمال خلال ترأسها للدورة سيكون مؤشرًا مهمًّا لدخول قوى وممثلين جدد إلى التخطيطين السياسي والاقتصادي العالميين.

الهوامش والمرجع :

1. فاخ أوميت تشيتين، «الطريق الذاهب من مجموعة الدول السبع إلى مجموعة العشرين والعناصر الرئيسة المتعلقة بمجموعة العشرين»، Academia.edu، 29 كانون الأول 2015.
2. "Declaration of theSummit on Financial Marketsandthe World Economy", Washington" ,CD ,G20 Information Centre، جامعة تورونتو، 15 تشرين الثاني 2008، http://www.g20.utoronto.ca/2008/2008declaration1115.html
3. "G20, Declaration of 2009 LondonSummit"، جامعة تورونتو، 2 نيسان 2009، http://www.g20.utoronto.ca/2009/2009communique0402.html
4. "G20, Declaration of 2009 Pittsburgh Summit"، جامعة تورونتو، 24– 25 أيلول 2009، http://www.g20.utoronto.ca/2009/2009communique0925.html.
5. "G20, Declaration of 2010 Toronto Summit"، جامعة تورونتو، 27 حزيران 2010، http://www.g20.utoronto.ca/2010/g20seoul.html.
6. "G20, Declaration of 2010 SeoulSummit"، جامعة تورونتو، 12 تشرين الثاني 2010، http://www.g20.utoronto.ca/2010/g20seoul.html.
7. "02G ,D noitaralceD fo 1102 C sennaS timmu"، جامعة تورونتو، 4 تشرين الثاني 2011، http://www.g20.utoronto.ca/2011/2011-cannes-declaration-111104-en.html.
8. "G20, Declaration of 2012 Los CabosSummit"، جامعة تورونتو، 19 حزيران 2012، http://www.g20.utoronto.ca/2012/2012-0619-loscabos.html.
9. "G20, Declaration of 2013 St Petersburg Summit"، جامعة تورونتو، 6 أيلول 2013، http://www.g20.utoronto. ca/2013/2013-0906-declaration.html.
10. "G20, Communique of 2014 BrisbaneSummit"، "، جامعة تورونتو، 16 تشرين الثاني 2014، http://www.g20.utoronto. ca/2014/2014-1116-communique.html.
11. "أولويات رئاسة تركيا الدورية لقمة العشرين في دورتها لعام 2015م" الترجمة التركية للنص المنشور في صفحة مجموعة العشرين الإلكترونية، http://g20.org.tr/wp-content/uploads/2015/05/2015-TURKEY-G-20-PRESIDENCY-FINALTR.pdf.
12. «تعاون الطاقة الشامل: تحقيق مبادئ مجموعة العشرين في الطاقة ومؤتمر عالي المستوى حول الوصول إلى الطاقة في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى»، اجتماع وزراء الطاقة لدى دول مجموعة العشرين، 1– 2 تشرين الأول 2015، http://g20.org.tr/ilk-kez-istanbulda-toplanan-g20-enerji-bakanlari-kapsayici-enerji-isbirligi-uzerinde-anlasti/.
13. «أولويات رئاسة تركيا الدورية لقمة العشرين في دورتها لعام 2015» الترجمة التركية للنص المنشور في صفحة مجموعة العشرين الإلكترونية، http://g20.org.tr/wp-content/uploads/2015/05/2015-TURKEY-G-20-PRESIDENCY-FINALTR.pdf.
14. "World Economic Outlook"، صندوق النقد الدولي، نيسان 2014.
15. "W20 SummitCommuniqué"، إسطنبول، تركيا، 16– 17 تشرين الأول 2015.
16. "G20 andTurkey›sfirsts", AljazeeraOpinion، 13 تشرين الثاني 2015.

SETA
SİYASET, EKONOMİ VE TOPLUM ARAŞTIRMALARI VAKFI
FOUNDATION FOR POLITICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH
مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

setav.org

Turkey and the U.S.
The Longest Two Years of the Relations

By KILIÇ BUĞRA KANAT

This paper explores the ups and downs of Turkish-American relations since 2003 and seeks to explain why these last two years have brought serious strain on the Ankara- Washington relationship.

Turkish-American relations are again under the spotlight as they have grown fractured over the last two years. Following the beginning of the Iraq war in 2003 Turkish-American relations reached a low point, however relations between the two nations buoyed to their highest point with the election of Obama in 2008. This paper explores the ups and downs of Turkish-American relations since 2003 and seeks to explain why these last two years have brought serious strain on the Ankara- Washington relationship. U.S. inaction in Syria in particular, has left Turkey with the perception that Washington is insensitive to Ankara's national interests and national security concerns. This inaction and failure to acknowledge the coup in Egypt have put in danger the potential for a shared vision between the two countries in regards to the most significant problems in the Middle East. In this paper Kanat stresses tha t the further deterioration of bilateral relations between Turkey and the U.S. can only be prevented through the formation of a multidimensional and multilayered relationship that takes into consideration the interests of both countries.

Read the Analysis online: